



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة ديالى
كلية القانون والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

دور المواطنة في الفكر الاسلامي المعاصر

بحث تقدمت به الطالبة (بان يحيى محمود) الى مجلس كلية القانون والعلوم
السياسية – جامعة ديالى ، وهو جزء من متطلبات نيل شهادة البكالوريوس في
العلوم السياسية

اشراف

د. طلال حامد

٢٠١٧ م

ديالى

١٤٣٨ هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَلِكُلِّ دَرَجَاتٍ مِمَّا عَمِلُوا وَلِيُوفِّيَهُمْ

أَعْمَالَهُمْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ

محمد وآله

الاحقاف: ١٩

الإهداء

الى الذي تدركه العقول ... ولا تراه العيون
رب العزة والجلالة ... طاعة وامتنان
الى خاتمة الانبياء والمرسلين
سيدنا وحبينا محمد (صلى الله عليه وسلم)
إلى شمعتي عمري اللتين تنيران دري باحتراقهما
اللذان غمراني بعطفهم وحبهم وحنانهم
منذ أول لحظات حياتي أبي و أمي
إلى سندي في هذه الدنيا ... أخوتي وأخواتي
إلى الذين علموني نسيج الحروف ... أساتذتي
إلى ينبوع العلم و المعرفة ... كليتي

الباحثة

الشكر والنقابة

الحمد لله أقراراً بنعمته ولا اله إلا الله اخلاصاً لوحدانيته والصلاة
والسلام على سيد خلقه نبينا محمد المصطفى الأمين وعله آله الطيبين
الطاهرين وبعد

يطيب إلي وأنا اختتم بحثي المتواضع هذا ان أتقدم ببالح الشكر ووافر
الامتنان الى أستاذي المشرف (د. طلال حامد) لإقتراحه موضوع
البحث ومتابعته العملية المستمرة والدقيقة ولما أفاض به من معلومات
وتوجيهات قومت مسار البحث فجزاه الله الإحسان و وفقه لكل خير،
كما اتقدم بالشكر والتقدير لجميع اساتذتي وزملائي في الدراسة .

فشكراً لكم جميعاً ووفقكم الله لكل خير

إقرار المشرف

اشهد ان اعداد هذا البحث المسوم (دور المواطنة في الفكر الاسلامي المعاصر) قد جرى تحت اشرافي في كلية القانون والعلوم السياسية / جامعة ديالى وهو جزء من متطلبات نيل شهادة البكالوريوس في العلوم السياسية.

المشرف / د. طلال حامد

التوقيع /

التاريخ / ٢٠١٧/

المحتويات

ت	الموضوع	الصفحة
١	الاهداء	ج
٢	الشكر والتقدير	د
٣	اقرار المشرف	هـ
٤	المحتويات	و
٥	المقدمة	١
٦	اهمية البحث	١
٧	فرضية البحث	١
٨	اشكالية البحث	١
٩	منهجية البحث	١
١٠	هيكلية البحث	٢
١١	المبحث الاول : الاطار النظري للمواطنة	٣
١٢	المطلب الاول : مفهوم المواطنة لغة واصطلاحاً	٣
١٣	المطلب الثاني : عناصر المواطنة	٦
١٤	المبحث الثاني : المواطنة في الفكر الغربي المعاصر ونقده من منظور الفكر الاسلامي	٩
١٥	المطلب الاول : الابعاد الفاعلة في صياغة مفهوم المساواة	١١
١٦	المطلب الثاني : الجذور الفكرية للمساواة في الفكر الغربي المعاصر	١٤
١٧	المبحث الثالث : المواطنة في الفكر الاسلامي في الضرورة والإمكان	١٥
١٨	المطلب الاول : المواطنة في الفكر الاسلامي في الضرورة	١٥
١٩	المطلب الثاني : المواطنة في الفكر الاسلامي في الامكان	١٩
٢٠	الخاتمة	٢٢
٢١	المصادر	٢٣

المقدمة

يعد مبدأ المواطنة من المبادئ المهمة في تلاحم المجتمعات بين بعضها البعض او فيما بينها وبين الممثلين للسلطة فيها ومحاولة تأجيل مفهوم المواطنة في المجتمع العربي عموماً والمحلي خصوصاً تقوم على اعادة الرؤية في الكثير من القضايا الفكرية والسياسية والإشكالات التي يطرحها مفهوم المواطنة من هنا يصبح العمل الحقيقي هو في تبني مشروع كامل وطموح من قبل النخب الفكرية والسياسية ليس على مستوى التنظير فحسب بل وعلى مستوى العمل التطبيقي الجاد في تحقيق المواطنة والوحدة الوطنية.

اهمية البحث

ان طرح مفهوم المواطنة يجعل منه مفهوماً ضرورياً للعمل على وحدة وطنية متكاملة في ظل التحديات التي تمر بها وجعل المواطنة فكرة مطروحة وبشدة كنوع من التلاحم الوطني في ضد الهجمات العديدة ان حاجتنا العلمية على تأجيل مفهوم المواطنة في المجتمع تفرض علينا العمل على التأجيل لمفهوم المواطنة فكراً وممارسة على كافة الاصعدة الرسمية منها وغير الرسمية يكون فيها المواطن هو الهدف الاول كونه المعني في تحقيق الوحدة الوطنية فغيابها عن المواطن مفهوماً وثانياً سلوكياً هو غياب للوحدة الوطنية عامة لان المواطن بكافة اشكاله النخبوية والجماهيرية هو العامل الحقيقي في تحقيق مبدأ المواطنة في المجتمع .

فرضية البحث

تعد المواطنة من القضايا ذات الابعاد السياسية والامنوية التي تعبر عن المشاركة من قبل الافراد في الحماية والذود عن الوطن كما تعبر عن وعي الفرد بالحقوق والواجبات.

اشكالية البحث

تمثلت مشكلة البحث في بحث مفهوم المواطنة في الفكر الاسلامي المعاصر وما ينطوي عليه هذا المفهوم من دلالات وابعاد سياسية واجتماعية امكن اجمالها في المساواة والحرية وحسب منهجية الدراسة ثم تتبع الاصول الفكرية التي تمثل منابع الفكر الغربي المعاصر في تحديد معنى كل من المساواة والحرية وتحليل ابعاد كل منها والتطبيقات التي نتجت عنها في كل من المعسكرين الليبرالي والديمقراطي والشيوعي الاشتراكي ونقد المفهوم والممارسات من المنظور الاسلامي.

منهجية البحث

استخدمت في هذا البحث المنهج التاريخي والمنهج التحليل في تحليل مفهوم المواطنة في الفكر الاسلامي المعاصر .

هيكلية البحث

تم تقسيم البحث الى مقدمة ، ثلاث مباحث ، خاتمة وقائمة من المصادر

المبحث الاول : الاطار النظري للمواطنة

المطلب الاول : مفهوم المواطنة لغةً واصطلاحاً

المطلب الثاني : عناصر المواطنة

المبحث الثاني : المواطنة في الفكر الغربي المعاصر ونقه من منظور الفكر الاسلامي

المطلب الاول : الابعاد الفاعلة في صياغة مفهوم المساواة

المطلب الثاني : الجذور الفكرية للمساواة في الفكر الغربي المعاصر

المبحث الثالث : المواطنة في الفكر الاسلامي في الضرورة والإمكان

المطلب الاول : المواطنة في الفكر الاسلامي في الضرورة

المطلب الثاني : المواطنة في الفكر الاسلامي في الامكان

المبحث الاول

الاطار النظري للمواطنة

لم ير بعض اهل اللغة دلالة لهذا اللفظ على مفهوم الحديث اذ ان وطن في اللغة تعني مجرد الموافقة وواظنت فلاناً بعني وافقت مراده لكن اخرين من المعاصرين رأوا امكانية بناء دلالة مقارنة للمفهوم المعاصر بمعنى المعاشة في وطن واحد من لفظة المواطنة المشتقة من ساكنة يعني سكن معه في مكان واحد .

والمواطنة بصفتها مصطلحاً معاصراً تعريباً للفظة Citizenship التي تعني كما تقول دائرة المعارف البريطانية (علاقة بين فرد ودولة كما يحددها قانون تلك الدولة متضمنة هذه المواطنة مرتبة من الحرية مع ما يصاحبها من مسؤوليات).

المطلب الاول : مفهوم المواطنة لغةً واصطلاحاً

اولاً / المواطنة لغةً

يعود اصل كلمة المواطنة ومدلولها الى عهد الحضارة اليونانية القديمة والكلمة من Polis وكانت تعني المدينة باعتبارها بناء حقوقياً ومشاركة في شؤون المدينة كما تستعمل كلمة المواطنة مترجمة للكلمة الفرنسية Citoyennete وهي مشتقة من كلمة Cite وتقابلها باللغة الانجليزية كلمة Citizenship المشتقة من كلمة City هي المدينة (١) .

اما المواطنة بمعناها اللغوي العربي فهي مشتقة من وطن وهو بحسب كتاب لسنا العرب لابن منظور ، الوطن وهو المنزل الذي تقيم فيه وهو موطن الانسان ومحله ووطن بالمكان وواظن اقام واواظنه اتخذه وطناً الموطن ويسمى به المشاهد من مشاه الحرب وجمعه مواطن (٢) .

والمواطنة مصدر الفعل واظن بمعنى شارك في المكان اقامة ومولداً (٣) .

(١) عبد العالي حارث ، المعتقد الديني ، ليس شرطاً في المواطنة www.albadilalhadari.com

(٢) ابن منظور ، لسان العرب ، المجلد ١٣ ، دار صادر ، بيروت ، ١٩٦٨ ، ص ٤٥١ .

(٣) المنجد في اللغة ، ط ٢٠ ، دار المشرق ، بيروت ، ١٩٨٦ ، ص ٩٠٦ .

ثانياً / المواطنة اصطلاحاً

المواطنة هي صفة المواطن الذي له حقوق وعليه واجبات تفرضها طبيعة انتمائه الى الوطن ومن هذه الحقوق على سبيل المثال لا الحصر حق التعليم ، حق الرعاية الصحية ، حق العمل اما الواجبات فمنها على سبيل المثال لا الحصر كذلك واجب الولاء للوطن والدفاع عنه واجب اداء العمل واثقانه وبناء عليه فالمواطنة علاقة الفرد بدولته علاقة يحددها الدستور والقوانين المنبثقة عنه والتي تحمل وتضمن معنى المساواة بين المواطنين ، وتشير دائرة المعارف البريطانية الى ان المواطنة علاقة بين فرد ودولة كما يحددها قانون تلك الدولة منظمته مرتبة من الحرية وما يصاحبها من مسؤوليات وتسبغ عليه حقوقاً سياسية مثل حقوق الانتخاب ، تولي المناصب العامة وميزت الدائرة بين المواطنة والجنسية التي غالباً ما تستخدم في اطار الترادف اذن ان الجنسية تضمن فضلاً عن المواطنة حقوقاً أخرى مثل الحماية في الخارج (١) .

في حين لم تميز الموسوعة الدولية وموسوعة كوليرا الامريكية بين الجنسية والمواطنة فالمواطنة في الموسوعة الدولية هي عضوية كاملة في دولة او بعض وحدات الحكم وتؤكد الموسوعة ان المواطنين لديهم بعض الحقوق مثل حق التصويت وحق تولي المناصب العامة وكذلك عليهم بعض الواجبات مثل واجب دفع الضرائب والدفاع عن بلدهم (٢) .

وفي موسوعة كوليرا الامريكية المواطنة هي اكثر اشكال العصوية اكتمالاً في جماعة سياسية ما (٣) .

المواطنة هي الرابطة الاجتماعية والقانونية بين الافراد ومجتمعهم السياسي الديمقراطي وهي المؤسسة الرئيسية التي تربط الافراد ذوي الحقوق بمؤسسات الحماية الدولية (٤) .

وعليه فهي عنصر رئيسي للديمقراطية ومن ثم فهي تستلزم واجبات ومسؤولية مهمة تصبح الديمقراطية عاجزة من دونها. وتتضمن تلك الواجبات دفع الضرائب والخدمة في القوات المسلحة وإظهار الولاء للمجتمع والنظام السياسي والمشاركة في الحياة المدنية والسياسية كما تتضمن مسؤوليات المواطنة العمل على تضيق الفجوة بين المثالية والواقعية (٥) .

(1) Encyclopedia, book international nica, Inc, the new Encyclopedia peered, Britannica, Vol.20. pp140-142.

(2) World book international, the world book Encyclopedia, London world book Inc, (n-d) v14 . p15.

(٣) احمد صدقي الدجان ، مسلمون ومسيحيون في الحضارة العربية الاسلامية ، مركز يافا للدراسات والابحاث ، القاهرة ، ١٩٩٩ ، ص ٥ .

(٤) بشير نافع واخرون ، المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠١ ، ص ٣٦-٤٠ .

(٥) عبد الوهاب الكيالي واخرون ، موسوعة السياسة ، ط ٣ ، مجلد ٦ ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ١٩٩٣ ، ص ٣٧٣ .

وتتحدد مواصفات المواطنة الدولية على النحو التالي (١)

- قبول ثقافات مختلفة
- احترام حق الآخرين وحريتهم
- قبول ديانات مختلفة
- فهم وتفعيل ايدولوجيات سياسية مختلفة
- فهم اقتصاديات العالم
- الاهتمام بالشؤون الدولية
- المشاركة في تشجيع السلام الدولي
- المشاركة في ادارة الصراع بطريقة اللاعنف

وهذه المواصفات لمواطني القرن الواحد والعشرين يمكن فهمها بشكل افضل في صورة كفاءات تنميتها مؤسسات المجتمع لنزيد فاعلية الارتباط بين الافراد على المستوى الشخصي والاجتماعي والمحلي والقومي والدولي ، ويكون ذلك بتنمية قدرات معينة لتفكير تحسم وتنظم في الوقت نفسه الاختلافات الثقافية ومواجهة المشكلات والتحديات كاعضاء في مجتمع عالمي واحد.

ويستعيز الفكر الغربي المعاصر في تحديده لمضامين لمواطنة وبناء المواطن بجملة من النزاعات المدنية. كما يسمونها كبديل للابعد الحقيقية في صياغة وتشكيل وعي وضمير المواطن التي تجذرت في بقية الامم على مدار التاريخ وهذه الصفات المدنية مبتورة عن جذورها الثقافية والتاريخية والاجتماعية وقيل كل ذلك الدينية انها اللطف - حب الاختلاط - الشفقة - كبح النفس - التحمل - الثقة - الشعور بالواجب - الاحساس بالقدرة على التأثير السياسي - القدرة على التعاون - احترام كل شخص وعقليته والاهتمام بالاشياء الجديدة الشائعة (٢) .

ان هذا الفكر المعاصر يستهدف تأجيل هوية اجتماعية متعادلة الثقافة وتحقيق الالتحام الاجتماعي ليتولد الواحد من رحم التعدد ولاثبات ان التعددية الثقافية لن تكون مقيدة ، فهل ينجح من خلال عرضه لاهم عناصر المواطنة؟.

(١) حمد الكواري ، على قد اهل العزم ، مؤسسة قطر للنشر ، قطر ، ٢٠١٥ ، ص ١٧ .

(٢) احمد صدقي الدجاني ، عالمنا المعاصر والازمات الروحية ، مجلة الراحي ، العدد ١٢٣ ، ١٩٩٩ .

المطلب الثاني : عناصر المواطنة

ان المواطنة القرن الجديد سوف تتطلب مشاركة فعالة من المواطنين مواطنين يرون انفسهم كمحامين في العالم يتحملون مسؤولية محاربة تحمل الظلم كما يتحملون اعباء مواجهة التحديات العالمية الواقعة لان ذلك جزء من المسؤولية الفردية الاجتماعية التي يجب عدم التخلي عنها وهذه المسؤولية يتحملها كل فرد للحفاظ على الوضع العالمي الجديد على الرغم من استمرار مفهوم الامة الذي يشكل التركيب التنظيمي للمجتمعات ثمة ركيزتين اساسيتين في هذا المجال.

الاولى عالمية التحديات في طبيعتها كعدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية والامتلاك غير المتساوي لتقانات المعلومات وانخفاض الخصوصية والتدهور البيئي وتهديد السلام.

الثانية امم ومجتمعات ذات ديانات وثقافات واعراف وتقاليد ونظم مختلفة (١)

ولقد اسفرت الاجتهادات الغربية المعاصرة لتحليل طرفي هذه المعادلة عن تفاعلات جديدة ، تتخلص في صياغة عناصر جديدة للمواطنة وتأسيس مصطلح جديد في الخطاب المعاصر هو المواطنة العالمية او المواطنة عديدة الابعاد التي لخصت في البعد الشخصي - البعد الاجتماعي - البعد المكاني - البعد الزمني واناطت بالمؤسسات والتربوية تحقيقها من خلال العناصر التالية

العنصر الاول : الاحساس بالهوية

يوجد لدى المواطنين في المجتمعات الاكثر تجانساً في العالم هويات عديدة ومتداخلة (مطلية - اخلاقية - ثقافية - دينية) وتستدعي المواطنة العالمية الجديدة (عديدة الابعاد) من وجهة نظر بعضهم ان يصبح شعور الهوية القومية وحب الوطن محتوى اساسيا للمواطنة ويعارضهم بعضهم بعدم كفاية الهوية القومية لمجابهة التحديات الجديدة ، التي اشرفنا لها انفاً ويعدوننا شيئاً عفا عليه الزمن فضلاً عن خطورته في تغذية الصراع ومن ثم يطرحون وطلباً جديداً يتركب ويتداخل مع الهوية القومية بحكم حقيقة مفادها انه لا يوجد دولة في العالم تستطيع ان تعمل بمعزل في عالم اليوم لذلك فأن المواطنة يجب ان تحوي كلا من العنصرين القومي والعالمي كما ينادي بولدنغ ونوسباون ويعدون ذلك هو العنصر الاول لتلك المواطنة (٢)

(١) جون ماير عادوا اولاً كوجان ورامي Derricott والمواطنة لمدة ٢١ قرن الحادي والدولي المنظور على التعليم ، انكلترا ، ١٩٩٩ ، ص ص ١٠٣-١٠٧.

(٢) القضايا الاجتماعية ، المجلس الوطني للدراسات الاجتماعية ، واشنطن ، ١٩٩٧ ، ص ٢٦٠.

العنصر الثاني : هو التمتع بحقوق معينة

ويشترط لأهلية هذه الحقوق ان يكون الفرد المواطن عضواً في مجموعة وبذلك يكون مؤهلاً للمنافع والحقوق التي تمنحها عضوية هذه المجموعة والتي يلخصها عالم الاجتماع البريطاني "مارشال" في الحقوق القانونية مثل الحرية ، والحقوق السياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

العنصر الثالث : يتمثل في المسؤوليات والالتزامات والواجبات

اذ يرى بعضهم ان السعي وراء الحقوق الفردية ق الغى بضلاله على مستوى اداء واجبات المواطنة والتي اهتمت على نحو غير ملائم وبيرهن اصحاب هذا الاتجاه على ان الديمقراطية الليبرالية كما تمارس في اوربا وامريكا الشمالية تحوي اتجاهاً ضمناً لتأكيد الحد الاقصى من الحقوق الفردية وتقليل السعي وراء المصلحة العامة ، ويقع ذلك في قلب الجدل المستمر بين ما يسمى بالليبراليين والشيعيين ومن اطراف هذا الجدل "باربر" "بل" "تسيوني" "تاستون" "هولمز" "ماسيدو" ومن ثم الواجبات التقليدية مثل طاعة القانون ودفع الضرائب واحترام حقوق الاخرين والقتال من اجل الوطن وتحقيق التزامات اجتماعية معينة معرضة للجدل والنقاش ويجب ان ينظر الى هذه المسؤوليات والالتزامات والواجبات من خلال بنية اكثر عالمية^(١). والسؤال المطروح هنا كيف يتم ذلك في ضل صدام الحضارات ؟

العنصر الرابع للمواطنة هو مسؤولية المواطن في اداء دور ما في الشؤون العامة

ويعكس هذا العنصر التقليد الطويل الذي يرجع تاريخه لليونانيين القدماء الذي يفرق بين الشخص الصالح والمواطن الصالح اذ يجب على الشخص الصالح ان يعيش حياته باخلاق وشرف دون أي اهتمام او مشاركة بالشؤون العامة وعلى النقيض لا يعيش المواطن الصالح باحترام في حياته الخاصة لكن عليه ان يلتزم بالمشاركة في الحياة العامة ويؤدي دوراً فعالاً فيها^(٢). فهل يهدف هذا لتكرار هذا المفهوم ؟

العنصر الخامس للمواطنة هو قبول قيم اجتماعية اساسية

وتتمثل في الفكر الغربي المعاصر مادة للجدل والاختلافات المبدئية والأهلية ، لان هذه القيم الاجتماعية تختلف من دولة لأخرى وهناك العديد من القيم التي تمثل عوامل مساعدة في تكوين هوية مميزة لمجتمع ما ولجعل الحياة الاجتماعية ممكنة.

(١) باتريك ، جون لي ، مفهوم المواطنة في مركز المعلومات الموارد التعليمية ، اريك اد ، ١٩٩٩ ، ص ٢٣.

(٢) جمال بلبكاي ، معرفة الاجتماعية والمواطنة والتعليم ، وجهتها نظر من الحقيقة والنقد . مقال نشر على شبكة الانترنت

الموقع الالكتروني www.jilrc.com ، ٢٠١٧/٣/٢٧ .

يتضح مما سبق :

ان العناصر الخمسة للمواطنة تعطي وقوداً جديداً للجدل والصراع فالحقوق يمكن ان تتصارع فيما بينها لان تفسير هذه الحقوق وكذلك الوجبات ليس دائماً مجدداً خاصة في ظل تعدد الخصوصيات بل الهويات الثقافية حتى داخل المجتمع الواحد ومن ثم يعيش المواطنون في ظل الديمقراطية المتناحرة بسبب اختلافهم في تناول المسائل العامة.

ان المواطنة تتحدد في ضوء الانظمة السياسية ومن ثم فالتغيرات السياسية قد تعود الى تحديد ما للمواطنة بما يحرم مجموعات معينة من حقوق المواطنة كما حدث تاريخياً في حال النساء والاقليات العرقية والجنسية والدينية، بما يدفع الى مزيد من الصراع وانعدام المساواة.

وعلى الرغم من تعدد المبادئ والحقوق التي يتضمنها مفهوم المواطنة وعناصرها الا انها تركز على بعدين اساسيين تكررت الاشارة اليهما بوصفهما الارضية الصلبة والشروط اللازمة للحياة الغربية بمضامينها السياسية والاجتماعية وهما المساواة والحرية السياسية (الديمقراطية) فالمساواة هي التي تمكن المفهوم الجديد للمواطنة (عديدة الابعاد) او العالمية من جعل الشعوب اقرباً وشركاء بغض النظر عما بينهم من اختلافات حضارية ، وتلك هي الارضية التي يتأسس عليها الفكر الغربي المعاصر ليتوحد الجميع في مواجهة التحديات العصرية على قاعدة الهوية والحقوق والواجبات والقيم الاجتماعية وليس على قواعد الاديان والثقافات والاعراف والتقاليد.

اما الحرية فهي الضمان الوحيد حسب تأكيدهم لتحمل الاختلافات وتقبلها وتعدد الاراء حول الشؤون العامة وتكوين مؤسسات المجتمع المدني التي تستوعب كل الاطراف وتكفل قيم الاحترام المتبادل والمشاركة والتنافس او الصراع للوصول الى السلطة في تجاوز تام لكل الاختلافات العرقية او الجنسية فهل سيعكس تحليل مفهوم كل من المساواة والحرية في الفكر الغربي تلك المضامين بما يجعل المشروع الغربي هو الانموذج الامثل ؟ هذا ما ستكشف عنه الدراسات في المباحث التالية.

المبحث الثاني

المواطنة في الفكر الغربي المعاصر ونقده من منظور الفكر الاسلامي

يأتي بحث المساواة في هذا الموضوع من الدراسة كأحد الابعاد الاساسية لمفهوم المواطنة وابرز مضامينها السياسية والاجتماعية وتحظى المساواة باعتبارها قيمة انسانية باهتمام وتقدير بالغين لدى الاغلبية خاصة المصلحين ودعاة المثل العليا ذلك لانه يزيل من طريق البشرية العديد من الحواجز المصطنعة والفروق المفتعلة بين اجناس البشر التي اسفر عنها رصيد متراكم من تأهيلات الفلاسفة ونظريات وتطبيقات العلوم الانسانية هذا اذا ما نظر الى المساواة على انها قيمة انسانية عام اما تحليل حقيقة مفهوم المساواة في الطروحات الفكرية ذات الجذور الممتدة في اعماق التاريخ وعوامل تشكلها الدينية والثقافية والسياسية فانه يبرز مضامين ودلالات وممارسات تتفاوت في وحدة اختلافها حسب الاهداف الخفية للمنظرين من ناحية والمنطلقات التفسيرية لفهم كل من الانسان والمجتمع وغابات الحياة وضوابطها من ناحية ثانية وطبيعة الاستراتيجيات السياسية التي تحددها شروط الاستقرار والتماسك فضلاً عن طموحات بسط النفوذ والهيمنة من ناحية ثالثة وحسب ما تقتضيه مبادئ المنهج الذي تستخدمه الدراسة ضمن وضع المفهوم او القيمة محل الدراسة داخل الاطار الذي يحددها ويوضح معالمها ويفسر نشأتها ويعلل ممارستها والالتزام بها حيث ان مفهوم المساواة كغيره من المفاهيم برز على اساس من التغيير والتجديد فأن الدراسة تتناول المساواة على النحو الاتي :

التطبيقات الواقعية للمساواة

اذا كان الفكر الغربي استند في فهمه للمساواة الى تلك المسوغات السابقة فأن ذلك لا يعني بالضرورة ان تاتي التطبيقات العصرية مطابقة تماماً لتلك المفاهيم وانما ثمة تعديلات وتطورات اصابة الحياة العامة في الغرب بفعل العديد من المتغيرات البيئية والمعطيات العصرية والتداعيات السياسية والاجتماعية ومن ثم تصبح الاشارة الى التطبيقات الواقعية للمساواة في هذه المجتمعات اجراء منهجياً لازماً تتناوله الدراسة من خلال اهم مبادئ من مبادئ المساواة.

أولاً/ المساواة امام القانون

يقصد بها وفقاً للمنهج الغربي مخاطبة ابناء المجتمع كافة بصورة موحدة ومتساوية بكل من القواعد واحكام القوانين الداخلية لمجتمعهم عند توفر شروط تطبيقها عليهم وبغض النظر عن اية اعتبارات للترقية والاختلاف فيما بينهم اذ ان الاخران يولدون ويمارسون حياتهم بصورة متساوية امام القانون الذي يعبر عن القواعد العامة والمجردة الحاكمة سلباً ام ايجاباً حقاً ام التزاماً للسلوك البشري دونما ادنى تمييز للمخاطبين بأحكامه (١) .

وينتقل مفهوم المساواة من الاطلاقية في الجانب النظرية التصوري البحث النسبية التي تحد من اطلاقه في التطبيق الفعلي كما اشرنا سلفاً الاستثناءات المفترقة لقاعدته النظرية والتي تأتي استجابة للظروف والمتغيرات البيئية المجتمعية فالإفراد اولئك الذين خلقوا على صور وانماط مختلفة وباوضاع متباينة وهم ان تساوا في الميلاد الا ان تلك المساواة تفقد عنصر الدائمة والاستمرارية في التطبيق عليهم خلال مختلف مراحل حياتهم في المجتمع (٢) .

وتقرير المساواة بين الافراد امام القانون محكوم بعدم التعارض مع ضروريات سير الحياة في المجتمع وادارة شؤونه ذلك ان حق الفرد في التمتع بمعاملة قانونية متساوية مع غيره يتعين خضوعه للفلسفة السائدة في المجتمع وعدم افضاء تلك المساواة من ناحية اخرى الى الاضرار باهداف المجتمع وتقاليده واعراضه المستقرة الامر الذي يمكن ان يؤدي في نهاية المطاف الى انعدام المساواة عملياً بسبب التطبيق الواقعي الخاطئ لمضمونها النظري . لذا فقد اصبح المفهوم الحقيقي للمساواة القانونية يعني (مع التفرقة فيما بين الافراد المتساوين اصلاً) من حيث مخاطبة القواعد القانونية الموضوعية لهم ايجاباً وسلباً بواسطة السلطات العامة او من حيث تطبيق تلك القواعد بواسطة السلطات العامة تشريعية كانت ام تنفيذية ام قضائية (٣) .

(١) محمود حلمي ، المبادئ الدستورية العامة ، دار الفكر العربي ، ١٩٦١ ، ص ٣١ .

(٢) محمد فتحي عثمان ، حقوق الانسان في الشريعة الاسلامية والفكر القانوني الغربي ، ط ١ ، دار الشروق ، القاهرة ، ١٩٨٢ ، ص ١٢٨ .

(٣) مصطفى عفيفي ، الحماية الدستورية للحقوق والحريات الاساسية في الدساتير العربية والمقارنة ، بحث مقدم لمؤتمر المحامين العرب ، ١٨-٢١ ابريل ١٩٨٧ ، الكويت ، ج ١ ، ص ٢٢٩ .

الثاني / المساواة امام القضاء

من المسلم به لدى الغالبية ان المساواة امام القضاء هي جزء لا يتجزأ من مضمون مبدأ المساواة امام القانون ويقصد بمبدأ المساواة امام القضاء كفالة تمتع جميع المتقاضين دون تفرقة بينهم الحقوق نفسها وتحملهم الالتزامات بعينها سواء فيما يتعلق باتاحة الفرصة المتساوية بينهم في اللجوء الى القضاء ومثولهم امام ساحته ام فيما يتصل بتمتعهم بصورة متوازنة بحقوق الدفاع وحرية اقامة الدليل عند ممارسة الاختصاص والولاية القضائية في مواجهتهم^(١) . وفي الوقت الراهن اعلنت المواثيق العالمية الدولية والاقليمية المعنية بحقوق الانسان وحرياته الاساسية ووضوح مبدأ المساواة فيما بين الافراد في التمتع بحق اللجوء الى القضاء الوطني لانصافهم من انتهاك ما يتمتعون به من حقوق وحرريات اساسية ثابتة منها اياهم القانون ووجب على الجميع الالتزام به اذ تنص المادة العاشرة من الاعلان العالمي لحقوق الانسان على انه " لكل انسان الحق على قدم المساواة مع الاخرين في ان تنتظر قضيته امام محكمة نزيهة نظراً عادلاً علنياً للفصل في حقوقه والتزاماته واية تهمة جنائية توجه اليه" ولقد انتقل تأكيد مبدأ حق الانسان في المحاكمة النزيهة العادلة على بد قضاء مستقل الى كل من الدساتير والقوانين الداخلية للدول وذلك وفقاً لما اوصى به مشروع القرار الرابع الصادر عن مؤتمر الامم المتحدة السابع لمنع الجريمة^(٢) .

المطلب الاول : الابعاد الفاعلة في صياغة مفهوم المساواة

١- التاريخ

عرف التاريخ القديم في فترة ما قبل الميلاد ثلاث حضارات هي الحضارة الفرعونية واليونانية والرومانية، ولم تختلف هذه الحضارات في موقفها من المساواة ، اذ تشير التركيبة الطبقيّة التي صيغت وقتها المجتمعات الثلاثة وفقها الى ان فكرة المساواة بحقيقتها الانسانية لم تكن معروفة ولامتداولة في تشريعاتهم ولا في نظمهم، وعلى الرغم من المدى الزمني الطويل الذي شغله تاريخ المصريين القدماء وتفاوت الحكام بعداً وقرباص من تحقيق المساواة الا ان الكتابات التاريخية المتخصصة تؤكد تركيز جميع السلطات الدينية والدينيوية في يد فرعون بتقويض من الالهة حسب زعمه ، فافلك في الارض واشترط على مزاريعها سداد الضريبة له وحده وسوغ الفكرة هذه لدى الشعب بمساعدة الكهنة وكانت لهم امتيازات خاصة وتكونت طبقة خاصة بهم واسند المناصب الهامة للاشراف الذين مثلوا طبقة تعلق افراد الشعب فلا تخضع للاوامر الفرعونية التي يخضع لها الشعب ولم يعد الملك لها في عهد الدولة الوسطى من العصر الفرعوني كما كان انما اصبح كسائر الناس وخضع الاوامر والاحكام لذلك ووزعت الاراضي الزراعية بالتساوي على العائلات^(١)

(١) عبد الوهاب الازرق ، هل القضاء سلطة مستقلة ، مجلة العدالة ، العدد ١١ ، السنة الثالثة ، يوليو ١٩٧٦ ، ص٤٣-٤٥ .

(٢) الامم المتحدة ، مشروع المبادئ الاسلامية ، المؤتمر السابع لمنع الجريمة ومعاينة المذنبين المنعقد بمدينة ميلانو بايطاليا . ١٩٨٥ .

(٣) حسن سليم ، مصر القديمة ، دار الكتب المصرية ، ١٩٤٧ ، ج٢ ، ص١٥٩ .

مما حقق قدراً من المساواة والعدالة الاجتماعية زالت في الدولة الحديثة لما احتله رجال الجيش من مكانه وحازوا على مكاسب طبقية جديدة بعد حروب طيبة التي اسفرت عن طرد الهكسوس (١).

ولم تكن الطبقية وحدها هي الدليل على عدم المساواة ولكن ساد اعتقاد لدى المصريين القدماء بأنهم افضل الشعوب لانهم ابناء الشمس شعب السماء فأعطوا لانفسهم الحق في استعباد غيرهم من الشعوب واسترقاقهم ولم يكن للاجنبي أي حق ف يتمتع بحماية الحاكم او يباح له حق التقاضي او أي حق سياسي (٢).

وفي الحضارة اليونانية لخصت المقولة الفلسفية لارسطو الموقف من المساواة اذ يرى الرق بقاء للطبيعة لا تسيير بغيره (٣) . ومن ثم اعتد بالاصل اليوناني دون غيره واقتصرت صفة المواطنة فقط على الاحرار من الذكور وشاع نظام الرق وعد من ضروريات الحياة . وتجسد وجود الرق لدى الرومان بشكل اكثر قسوة من غيرهم فقد كان مشهد مصرع الرقيق على مغالب الحيوانات المفترسة الجائعة وسيلة للتسلية عندهم كما كان قتل الرقيق مباحاً لاتفه الاسباب (٤) .

٢- الدين

تمثل المعتقدات الدينية عاملاً في غاية الاهمية اسهم بشكل واضح في تحديد موقف البشرية من المساواة وبتضح ذلك من تأثير كل من :

أ- الشرائع الوضعية :

تؤكد النبذة التاريخية على ان فكرة الاستعلاء الجنسي التي تعد المنبت الاساسي للتفريق بين البشر وفرزهم وتصنيفهم الى طبقات غير متساوية في الحقوق يستعيد بعضها بعضاً كما ارتوت هذه الفكرة من منابع عديد من الديانات الوضعية (البرهمية / البوذية / الكنفوشيسية / الزرادشتية) لتعمق نزعة الاستعلاء وتعميق التركيبية الطبقية ونقر بفكرها وممارستها بان البشر غير متساوين (٥) .

(١) بطرس غالي ومحمود خيرى عيسى ، المدخل في علم السياسية ، دار الانجلو المصرية ، القاهرة ، ص ٢٣ .

(٢) عبد الحليم الحفناوي ، تاريخ النظم الاجتماعية والقانونية ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، ص ٢٠٠ .

(٣) اروسطو ، السياسة ، ترجمة احمد لطفي السيد ، دار القومية للطباعة والنشر ، القاهرة ، ص ٩٤-٩٩ .

(٤) احمد شفيق ، الرق في الاسلام ، مطبعة بولاق ، القاهرة ، ١٣٠٩ هـ ، ص ١٨ .

(٥) الكتاب المقدس ، العهد القديم ، طبعة التوراة الامريكانية ، بيروت ١٩٣٨ ، سفر التثنية ، الاصحاح السابع .

ب- الشرائع السماوية

إذا كانت الدراسة في هذا المحور تسعى الى دراسة المساواة في الفكر الغربي المعاصر فأن الايماءة التاريخية العاجلة تهدف للوقوف على العديد من العوامل والقوى المؤثرة في تشكيل معنى المساواة وتطوره ولعل من ابرز هذه العوامل ايضاً مانالته بعض العقائد السماوية من تحريف على يد حفنة من معتقياها ، فتعهدت فكرة التمييز والتفريق والاستعلاء والاستغلال وعضدته بسند شرعي حسب زعمهم من كتبهم المقدسة فاليهود رددو فكرة الشعب المختار تقول التوراة المحرفة لانك شعب مقدس للرب اياك قد اختار الرب الهط لتكون له شعباً اخص من جميع الشعوب الذين على وجه الارض ^(١) ، والفرق بين درجة الانسان والحيوان كالفرق اليهود وباقي الشعوب ^(٢) ، وحتى داخل المجتمع اليهودي نقضت فكرة المساواة بالتمييز بين الرجل والمرأة ، وكذلك الشأن في الديانة المسيحية بقول القديس بولي ايها العبيد اطيعوا سادتكم حسب الجسد بخوف ورعدة في بساطة قلوبكم كما للمسيح ^(٣) ويقول في التمييز والتفريق بين الرجل والمرأة ايتها النساء اخضعن لرجالكن كما للرب لان الرجل هو رأس المرأة ^(٤) .

٣- العلم الحديث

في العصر الحديث اخذت التأهيل للتفريق بين الاجناس وتصنيفهم ضمن نظرية الاستعلاء الجنسي شكلا جديدا تبدلت فيه الحجج والبراهين من النصوص المستعارة من الكتب المقدسة والمقولات الفلسفية الى العلم ضمن تخصص ابتكر يسمى علم الاجناس لم يخرج في مجمله عن هدف خدمة المنطق الاستعماري والقوة الصناعية المادية التي استخدمت للتدليل على سيادة الرجل الابيض وانحطاط الجنس الاسود ، وحيث الجنس الاصفر فاستحل المستعمرون البيض التصرف في اقدار بقية الاجناس بما في ذلك ابادتهم اذا لزم الامر وتولد ضمن نظريات العلم الحديث العديد من الفروع والمباحث السياسية والاجتماعية والاقتصادية بل والتربوية والكثير من المفاهيم والتطبيقات التي تساند هذا الفكر حتى من بني الاجناس التي صنفت تصنيفاً متدنياً (الانحطاط - الخبث) وذلك بفعل الانبهار الحضاري والتلمذ على يد رواد هذا الفكر والاعتقاد بان مضامين العلوم الانسانية عامة كانت وراء التفوق العام في الدول القوية.

(١) الكتاب المقدس ، المصدر نفسه .

(٢) سفر صموئيل ، الاصحاح الثاني عشر .

(٣) الكتاب المقدس ، العهد القديم ، رسالة الى اهل اقسس ، الاصحاح السادس .

(٤) المرجع السابق ، الاصحاح الخامس .

المطلب الثاني : الجذور الفكرية للمساواة في الفكر الغربي المعاصر

مثل التاريخ والدين والعلم والاضلاع الثلاثة لمثل الفكر الذي عبر عن هرمية البشر وترتيبهم الى قمة ووسط وقاع وادى كل ضلع من هذه الاضلاع الثلاثة دوراً بارزاً في تحديد منزلة كل فئة وامتيازاتها داخل المجتمع الواحد وترتيب الاجناس البشرية عامة كذا الفروق بين الجنسين الرجال والنساء وشهد القرن العشرين عتبة فارقة ونقطة تحول في الفكر عامة وفي مفهوم المساواة خاصة ظهر ذلك من خلال تحديد جملة من المنطلقات الفكرية التي تتسيد فكرة الاستعلاء الجنسي والتصنيف البشري والتمايز الطبقي في محاولة لتفكيك اضلاع المثلث الثلاثة والانطلاق نحو مستقبل افضل ليتساوى فيه البشر وان اختلف اجناسهم او الوانهم او عقائدهم وانتهى القرن العشرين منذ اشهر فهل شهد تطبيقاً حقيقياً للافكار التي افرزتها بدايته؟ الى اي مدى تتسق الممارسات في المجتمعات الغربية المعاصرة مع التشريعات والمواثيق المجتمعية والدولية التي تأطرت قانونا بواسطة الهيئات العالمية وبالنسبة لمفهوم المساواة ومضامينه هل تغيرت مفرداته ومعانيه بما يحمل الخير للانسانية بالفعل هذا ما تكشف عنه الدراسة من خلال دراسة المساواة في كل من الفكر و التطبيق الغربيين من خلال نموذجين برزا على الساحتين الفكرية والسياسية الى حد تقسيم العالم الى معسكرين طبقاً للانتماء الى احد هذين النموذجين النموذج الرأسمالي / الفردي والنموذج الشيوعي / الاشتراكي وعلى الرغم من انهيار الاتحاد السوفيتي السابق في نهايات القرن العشرين الا ان الفكر الشيوعي الاشتراكي مازال يعبر عن اكثر من خمس سكان العالم وتطبيقه بعض الدول . اما النموذج الرأسمالي / الفردي فهو النموذج الاكثر انتشاراً وبقاء حتى اللحظة الراهنة وعليه فان الدراسة تتناول المساواة من خلال هذين النموذجين لان مفهوم المساواة باعتباره مبدأ يعني عدم التفرقة او التمييز بين الناس على اساس من الانتماء العنصري او الجنس او التمايز اللغوي او الديني او العقائدي السياسي او الاختلاف الطبقي الاجتماعي المالي^(١) ومع ذلك فان مدلوله وملامحه التنظيمية وأوصافه المقررة وحيثيات اعتناقه فكراً تختلف في كل النموذجين ويتضح ذلك من خلال دراسة المنابع الفكرية لكلا النموذجين :

لقد نبعت المساواة في النموذج الرأسمالي/الفردي من خلال ما يأتي :

١- القانون الطبيعي

يقرر القانون الطبيعي ان للافراد حقوق طبيعية ولدت معهم وضلت الصيغة بهم يدركها الفرد باحساسه ويعرفها بشعوره كما ان هذه الحقوق سابقة على نشأة الدولة ووجودها وان الغاية من قيام الدولة وما نفرزه من قواعد قانونية هي حماية تلك الحقوق الفردية الطبيعية والتي بمقتضاها يترك الافراد احراراً في مباشرة مختلف المجالات خاصة في المجال الاقتصادي وعلى هذا فالدولة لا يجوز ان يمتد سلطانها الى حقوق الافراد الا بمقدار مل تتطلبه الضرورة من حماية حقوق الاخرين^(٢) .

(١) محمد فتحي عثمان ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٢٩ .

(٢) علي عبد الواحد ، المساواة في الاسلام من الناحية الدستورية ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٦٢ ، ص ٢٥٠ .

٢ - التعاقد الاجتماعي

ومفاده ان كل الناس كانوا يعيشون في حالة البيعة والفطرة غير مقيدين بقوانين وضعية ولا خاضعين لغير احكام القانون الطبيعي الذي عليه عليهم فطرتهم وكانوا متساوين في حقوقهم الطبيعية الملازمة لهم منذ مولدهم ويجب ان يضلوا متساوين كذلك لان ذلك يؤدي الى ما يسعدهم فضلا عن انه يلائم طبيعتهم التي فطروا عليها ^(١) . ومع التطور الحديث نبذ الناس هذا الوضع واتفقوا على صيغة نظام اجتماعي يخضع كل فرد فيه لحكم المجموع مقابل توفير الحماية له ولكي يكون العقد صحيحاً فأدارة العامة هي التي تصوغ القانون في اطار المساواة بين الجميع والا بطل العقد ، وبذلك تستبدل بالمساواة الطبيعية مساواة قانونية ومعنوية لتلافي ما قد يكون من عدم مساواة جسمانية ومن تفاوت طبيعي وعلى هذا يتساوى جميع الافراد قانوناً وانفاً وان كان بينهم تفاوت في القوة والذكاء فالتعاقد الاجتماعي ينشر بين جميع المواطنين في الدولة نوعاً من المساواة بحيث يجعلها جميعاً ملزمين بالواجبات نفسها ولهم ان يتمتعوا بالحقوق نفسها ^(٢) .

٣ - الاقتصاد الحر

ويعني تساوي الافراد في حق استعمال ما يملكون من ادوات الانتاج ووسائله في أي ميدان شاكوا دون تدخل من جانب الدولة حتى ولو كان الدافع الى الانتاج هو الربح الذاتي لا مصلحة الجماعة ^(٣) ، امام المساواة في الفكر الشيوعي الاشتراكي فتتطلب من المفهوم الشيوعي الذي تعتر عنه القاعدة الشهيرة من كل على حسب كفاءته ولكل حسب حاجاته ^(٤) ، بمعنى انها تراعي في توزيع الاعمال قدرة كل فرد وبراعي عند توزيع الانتاج حاجات كل فرد ^(٥) ، مع استيلاء الجماعة على مصادر الانتاج كلها عن طريق الغاء الملكية الفردية الكبرى في المحيطين الزراعي والصناعي والابقاء على الملكيات الصغيرة ^(٦) ، ووفق هذه القاعدة تعددت المذاهب الاشتراكية والشيوعية وياتت في تحديد مفهوم المساواة فأخذت طائفة بما يسمى بالمساواة الحسابية على عدد الافراد بالتساوي واخذت طائفة بما يسمى بالمساواة في المجهود حيث تقضي بان يقوم كل فرد بمجهود متساو مع غيره في سبيل الحصول على وسائل الانتفاع اللازمة للجماعة واخذت ثالثة بما يسمى بالمساواة في وسائل الانتاج ويعني هذا يتاح لكل فرد وسائل الانتاج سواء اكانت علمية ام فنية بقدر ما يتاح لغيره من الافراد ^(٧) .

(١) جان جاك روسو ، العقد الاجتماعي ، ترجمة عبد الكريم احمد ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٣٨٤ هـ ، ص ٧٧ .

(٢) المرجع السابق ، ص ١٠١ .

(٣) محمد ابراهيم حزمة ، اشتراكية الاسلام والاشتراكية الغربية ، الدار القومية للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٣٧٩ هـ ، ص ١٥ - ١٦ .

(٤) عباس محمود العقاد ، الشيوعي والانسانية ، مطبعة دار الفتوح ، القاهرة ، ١٣٧٥ هـ ، ص ٢٧٩ .

(٥) محمد ابراهيم حزمة ، اشتراكية الاسلام والاشتراكية الغربية ، المجلس الاعلى للشؤون الاسلامية ، القاهرة ، ١٣٨١ هـ ، ص ٢٦ .

(٦) لينين ، الدولة والثورة ، طبعة موسكو ، ١٩٧٠ ، ص ١٢٢ .

(٧) ريشتارد كتشام ، هذه هي الشيوعية ، ترجمة عزت فهمي ، طبعة دار الكتاب المصري ، القاهرة ، ص ١٨ .

نقد المساواة في الفكر الغربي من منظور اسلامي

جاءت الشريعة الاسلامية الخاتمة بمنظور انساني عالمي للحق في المساواة المطلقة بين البشر مقصورة على دين او جنس او لو او طبقة من طبقات وتركز الاحكام الشرعية في المنهج الاسلامي على قاعدة المساواة وعدم التمييز بين المخاطبين بها وتتبع تلك المساواة التي لا مجال لمقارنتها بالمساواة به ان تتعد وتتباين منابع التشريع الغربي ويكثر مشرعو القوانين الغربية وليس من شك ان وحدة المصدر الالهي التشريعي هو السر القائم وراود خلود الاحكام الشرعية وصلاحياتها المطلقة للتطبيق في كل زمان ومكان ومن ثم استمرار انتاج مبدأ المساواة لاثارة بين المخاطبين به دونما تبديل او تغيير في الحكم الشرعي او في حقوق المعنيين باحكامه ويعد هذا التبديل والتغيير بشقية السابقين امة التشريعات والقوانين الوضعية المتغيرة دائماً والتي تتبدل فيها اوضاع ومراكز وحقوق المخاطبين الاسلامي التالية في الترتيب العام لكل من الكتاب والسنة المتمثلة في الاجماع والقياس والمظهرين الاساسين للاجتهد بالرأي واستنباط الاحكام الشرعية من ادلتها التفصيلية فهما متفق على صحة الاستدلال للاحكام الشرعية بكل من الكتاب والسنة واما مايليهما من استحسان او عرف او مصلحة مرسلة او استصحاب او سد للذرائع او قول صحابي او شرع من قبلنا او الاصل في الاشياء النافعة الاباحة او غيرها فتلك جميعها مصادر للتشريع وان تدخل فيها الانسان ذلك ان كل ماله من دور فيها انما يرجع الى استنباط الحكم من الدليل الشرعي دون ان تتدخل في انشائه وكأنما هو يكشف عن وجوده فالتشريع بقواعده كاملة ذو مصدر الهي واحد (١) .

(١) مناع القطان ، التشريع والفقہ في الاسلام ، تاريخياً ومنهجياً ، مؤسسة الرسالة ، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٥م .

المبحث الثالث

المواطنة في الفكر الاسلامي في الضرورة والإمكان

ما كان بإمكان الخروج عن الخطاب التقليدي للإسلام الحركي حتى اواسط الثمانينات من القرن العشرين فكان يميز بوضوح بين الانتماءات الثلاثة الاسلامية والقومية والوطنية معطياً الاولوية للانتماء العقائدي الرابطة الاسلامية مستنداً الى مفهوم الامة الاسلامية التي تضم بلاد جميع المسلمين المنتمية تاريخياً اليها ان استعادة وحدة الامة بالمعنى السياسي الكامل والمباشر هو الهدف وهو المشروع السياسي والعقائدي والتربوي للمسلمين وهيئاتهم القيادية المختلفة وحتى لدولهم وانظمتهم " الامة مصطلح سياسي اجتماعي له مضمون واحد او كيان واحد بمعنى من معاني التوحيد وهو لا يتنافى مع التنوع ابداً حتى على صعيد الوحدة الاساسية للامة الاسلامية المنشودة لا تقوم بالضرورة على نموذج تاريخي سابق ينبغي نسخه بل يجب ان تختلف نموذجاً خاص وان تكون منسجمة مع حاجات المسلمين ومع واقع النظام العالمي ومع الدور المرتقب للامة الاسلامية في العالم الدور الثابت الامة الشاهدة والامة الوسط.

المطلب الاول : المواطنة في الفكر الاسلامي المعاصر في الضرورة

بعد ان اثبت النموذج الغربي للاجتماع المدني القائم على مبدأ المواطنة فعاليته على المستوى الواقعي وصارت المواطنة نموذجاً بقرض على الاخرين الاقتداء بقيمتها اختلف تفاعل الفكر العربي مع هذا الوضع وذهب محمد عابد الجابري انه ليس في مخزون العرب اللغوي وبالتالي الفكري والوجداني ما يفيد ما نعينه اليوم باللفظين المواطنة والمواطن وشارك في هذا الرأي عدد من المفكرين التقوا مع ماذهب اليه برنار لويس من ان مفهوم المواطنة في الفكر العربي مفهوم غير اصيل ان لم يكن غريباً مؤكداً ان سبب غياب كلمة مواطن في اللغة العربية واللغات الاخرى الفارسية والترطية يرجع الى غياب فكرة المواطن كشريك وفكرة المواطنة كعملية مشاركة^(١).

في حين خالف اخرون هذا الرأي وذهبوا الى القول ان جذور استعمال المفهوم ومعانيه تعود الى فترة الاصلاحية الاسلامية الحديثة حيث غلبت الاشكالية السياسية على غيرها من الاشكاليات وبالتحديد مع تلخيص الابريز في تلخيص باريز للطهطاوي في مطلع الربع الثاني من القرن الثاني من القرن التاسع عشر الى الخلافة او الامامة العظمى لرشيد رضا في نهاية الربع الاول من القرن العشرين ويذهب اصحاب هذا الرأي الى ان الباحث في انتاجات مفكري الاصلاحية الاسلامية لا بعدم الوقوف على جملة من المبادئ والإشارات الفكرية ذات الدلالة السياسية الدائرة في حقل المصطلح المقصود^(٢).

(١) عبد الوهاب الافندي ، مقال "اعادة النظر في المفهوم التقليدي للجماعة السياسية في الاسلام مسلم ام مواطن" ، في كتاب المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية ، ط ١ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠١ ، ص ٥٥ .

(٢) عبد الاله بلقزير ، الدولة في الفكر الاسلامي المعاصر ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٢ ، ص ٢٥ .

رغم انه يعسر عليه العثور على مصطلح المواطنة بلفظة المتداول في الزمن المعاصر او بمعناه وبهذا المعنى " كان طغيان المسألة السياسية في وعي الاصلاحيين استجابة تلقائية لتحد هو في جوهره سياسي فهم اذ غزوا تقدم اوربا وتفوقها الى قوة نظامها السياسي غزوا تخلف مجتمعاتهم بالمقابل الى تخلف النظام السياسي (١) .

فكان هناك اولا موقف الطهطاوي الذي يعطي الاولوية للسياسة الليبرالية ويؤكد ضرورة اصلاح النظام السياسي وليس ادل على ذلك من ترجمته لمواد الدستور الفرنسي كاملة في كتابه تلخيص الابريز متوقفاً امام المواد الخمس عشرة الاولى منها بالشرح والتفسير مطابقاً في الوقت ذاته بين مفهوم الحرية عند الغرب ومفهوم العدل الاسلامي وما يسمونه الحرية ويرغبون فيه عين ما يطلق عليه عندنا العدل والانصاف وذلك لان معنا الحكم بالحرية هو اقامة التساوي في الاحكام والقوانين بحيث لا يجور الحاكم على انسان بل القوانين هي المحكمة و المعتمدة (٢) .

والدعوة الى المساواة امام القانون معناه اعادة النظر في علاقة الحاكم بالمحكومين على نحو يجري فيه الحد من سلطات الاولين واجراء احكام التقييد الضرورية عليها وتمنع الاخرين بسلطات كانت في النظام القديم من مشمولات املاك الحاكم (٣) .

وهو ما اثار الطهطاوي حين كتب (ان ملك فرنسا ليس مطلق التصرف وان السياسة الفرنسية هي قانون مقيد)^(٤) ، اما خير الدين التونسي فقد دفع بالمسألة الى ابعد من ذلك من منطلق ان التمدن الاوربي تدفق سيله في الارض فلا يعارضه شيء الا استأصلته قوة تبار التتابع^(٥) ، لذلك على العالم الاسلامي ان يدرك شر هذا التقدم ويتبعه وهو في المجال السياسي راجع الى التنظيمات المؤسسة على العدل السياسي^(٦) ، ولهذا السبب لا يسوغ ابدأ ان يسلم امر المملكة لانسان واحد بحيث تكون سعادتها وشقاؤها بيده ولو كان اكمل الناس وارجحهم عقلا واوسعهم علماً^(٧) ، وهذا هو جوهر فكرة العقد الاجتماعي لم ير التونسي حرجاً في التاكيد عليها وتجاوز مسألة مقارنتها بالشريعة لان الشريعة تأسس التنظيمات السياسية المقوية لاسباب التمدن والعمران^(٨) .

(١) عبد الاله بلقزير ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٥ .

(٢) رفاة الطهطاوي ، تلخيص الابريز في تلخيص باريز ، الاعمال الكاملة لرفاعة الطهطاوي ، دراسة وتحقيق محمد عمارة ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ١٩٧٧ ، ج ٢٢ ، ص ١٠٢ .

(٣) عبد الاله بلقزير ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣١ .

(٤) رفاة الطهطاوي ، تلخيص الابريز في تلخيص باريز ، مصدر سبق ذكره ، ص ٩٥ .

(٥) خير الدين التونسي ، اقوم المسالك في معرفة احوال الممالك ، ط ١ ، مطبعة الدولة لحاضرة تونس المحمية ، ١٢٨٤ هـ ، ص ٥ .

(٦) المصدر نفسه ، ص ١٠ .

(٧) المصدر نفسه ، ص ١٦ .

(٨) المصدر نفسه ، ص ١٦٥ .

لكن ما يثيره المعترضون على هذا الرأي لا يخلو من وجهة تستدعي الوقوف عنها والبحث في إشكالاتها إذ يرى النهل من التجربة الأوربية والاقتناس من الأدوات والآليات التي تخص هذه التجربة لم يعد يهم قطعاً عن اعتبار دعواتهم للإصلاح، والتنظيمات والعدل والدولة الحديثة هي من صميم الإسلام ومن تفاصيل أحكامه بل هي من مقتضيات العمل بقاعدة أصولية فيه هي الاجتهاد^(١)، وهو ما يفتح المجال لتعميق البحث أكثر في سؤال المواطنة في المدونة الإسلامية فكراً وفقهاً وسؤال ما إذا كان من الممكن ان يتطور المجتمع الإسلامي كنموذج المواطنة؟ وهو سؤال غني بمباحث فرعية تتعلق بنقد أصل المفهوم ودراسة خصائص المجتمع الإسلامي وغيرها.

المطلب الثاني : المواطنة في الفكر الإسلامي المعاصر في الإمكان

تبدو هذه الإشارة مهمة من جهة تأكيدها مبحث المواطنة في الفكر العربي الإسلامي برغم ان هذا الفكر ما يزال يعاني نقصاً فيما يتعلق بثقافة المواطنة وان الموضوع جديد بالنسبة اليه كما تزداد الحاجة الى إنارة حوار حول المفهوم وأبعاده وغاياته وسياقاته بعد التقدم الذي حصل في هذا الميدان في الفكر الأوربي موطن ظهور المفهوم وتطوره خاصة أن هذا التطور أوقفنا على حقيقة هامة هي ان المشكلة لا تكمن في حصيرية المواطنة وإنما دلالتها المختلفة من مرحلة الى أخرى مع احتفاظ المفهوم ببعض هذه المعاني القديمة في طبقاتها الأركيولوجية^(٢).

فمثلاً تذهب دومنيك شنابر (Dominique Shenapper) الى ان النجاح الذي عرفه تصنيف توماس مارشال (١٨٩٣-١٨٨٣) لمراحل تطور المواطنة (القرن ١٨ كان قرن الحقوق المدنية والقرن ١٩ قرن المشاركة السياسية، أما القرن العشرون فهو قرن النضال من أجل الحقوق الاجتماعية) ينطبق خاصة على التاريخ الإنكليزي فيبسمارك مثلاً نظم مؤسسات المواطنة الاجتماعية قبل ان تقام المواطنة السياسية في الرايخ الألماني وهو موقف يحيل الى المرونة الفكرية التي تتسم تعامل مفكر هي الغرب مع منجزاتهم الفكرية والدافعية بحثاً عن الأفضل وهي مرونة نلمسها أكثر عند يورغن هابرماس فيما يتعلق بمفهوم المواطنة الذي يدعو الى إعادة دراسة الاشكاليات التي تطرحها المواطنة اليوم على الفكر السياسي في أوربا بعد ظهور مفهوم "الإتحاد الأوربي" الذي يقوم بديلاً عن مفهوم المواطنة كمنجز من منجزات الدولة / الأمة التي ضعف دورها مقارنة بتاريخها^(٣).

(١) عبد الإله بلقزيز، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٩.

(٢) عزمي بشارة ، في المسألة العربية مقدمة لبيان ديمقراطي عربي ، ط ١ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ص ١٥٤ ، (د.ت).

(٣) ترجمة ، سونيا محمود ، ما المواطنة ، المركز القومي للترجمة ، باريس ، ٢٠٠٠ .

وهو ما أثار سؤال المحافظة على الحقوق الثقافية لمجموعة مادون وضع قيم الحرية والمساواة التي هي أصل المواطنة موضع سؤال أهي اختبار قدرة المواطنة السياسية مع وجود المجتمعات الأكثر انفتاحاً وتعدداً من المصطلحات القديمة كما ان التفاعلات السياسية الطارئة حالياً مع وجود أقليات مسلمة في العالم الغربي أخذت تظهر مطالب جديدة تكتسي طابعاً حقوقياً ودينياً في الآن نفسه تتمحور أساساً حول قضية الاندماج الأقليات الثقافية والدينية ضمن المجتمعات المؤسسة على أساس المواطنة دون انتقاص من حقوقهم الثقافية وهو ما يطرح أمام السياسي المعاصر سؤال إمكانية الارتكاز على مفهوم المواطنة كنظام للعلاقات الإنسانية إذ ان غياب المرجعية المتجانسة يؤدي بالتأكيد الى الرجوع الى الخصوصيات مما يعني بدوره عدم شمول كلمة "المواطنة" مجموع البشر في ظلال كيان دولاني محدد؟^(١).

ويبدو لنا من خلال متابعة ما يكتب حول هذا الموضوع أن هذه المرونة الفكرية تحتاج الى مزيد من التطور فلا يخلو مجتمع من المجتمعات مهما بلغت درجة حدائته من قوى محافظة تتمسك بالمنجز وترفض إخضاعه للنقد أما ما يخص الفكر العربي والإسلامي فيبدو ان ربح هذه المرونة أصابت بعض مفكرها وكتّابها فطرحوا ما يمكن ان يعد خطوة هامة في مسار الخروج من حالة "المحافظة المميّنة للعقل والإبداع" بصرف النظر عما قد يفرزه الطروحات الجديدة ولعل ابرز ما يستدعي الوقوف عنده في هذا الإطار نبين بعض مفكري التيار الإسلامي من المتحزبين وخاصة من غير المتحزبين لمقولات المواطنة وقيمتها مع اختلاف في درجة الانفتاح وكان لافتاً ما أثارته الفتوى الشهيرة الصادرة عن مجلس الإفتاء الأوربي من جدل في الساحة الفكرية الإسلامية فقد أعطت الفتوى الأولوية للمواطنة على حساب العقيدة حين جوزت للجندي الأمريكي المسلم المشاركة في الحروب التي يخوضها الجيش الأمريكي حتى وان كانت ضد المسلمين ولا بد من التنبيه هنا ان الجدل المثار حول هذه الفتوى يحيل الى ان كثير من القضايا المتعلقة بمبدأ المواطنة لم تحسم بعد داخل الفكر الإسلامي وما زال هناك من يقف منها موقف المحترز لمبررات نتفهمها في هذا الإطار باعتبار انه ليس من الهين حسم الاشكالات الجوهرية والمعقدة التي يفرضها هذا الموضوع كقضية المرجعية التي تجعلها المواطنة للدولة بينما يمثل النص المرجعية العليا في الفكر الإسلامي لذلك فان القبول الجزئي للمواطنة من لدن المفكرين المتحمسين لنشر قيمها مثير للسؤال أكثر مما هو مدعاة للفرح" هل نحن فعلاً أزاء مراجعات جوهرية استطاعت ان تحسم القضايا .

(١) ترجمة ، سونيا محمود ، ما المواطنة ، المركز القومي للترجمة ، باريس، ٢٠٠٠.

الخلافة على أسس فكرية متماسكة لماذا لا يكون المتحرزون أقوى حجة وأكثر تماسكاً في موقفهم بناء على أن لكل مجتمع نموذج الخاص في الاجتماع المدني وهو ما تثبته المراجعات المستمرة لمفهوم المواطنة في بلد المنشأ، أسئلة تختزل شدة التعقيد داخل هذا الموضوع بصرف النظر إلى أي الصفيين نميل وأطرافها أنها تحفز العقل على خوض غمار البحث فيها واعدة بعناء شديد لكنه محيد للباحث الموضوعي وإذا كان موقف مفكر هي التيار الإسلامي من قضية المواطنة يطرح من الأسئلة أكثر من يجيب فان المعضلة التي تحتاج إلى تفكير تخص الفكر الإسلامي عموماً (إسلامياً كان أو علمانياً) هي ما يمكن ان نسميه بمعضلة "التزيين المتطرف" لكل تطور قد يحصل بما يحول هذا التطور إلى متن في ذاته تكثر حوله الحواشي شأن الموقف من المواطنة في الفكر العربي الذي ما زال كل فريق فيه يتحصن بما أنجز وهو ما شأنه أن يعمق الهوة بينه وبين الفكر الإنساني عموماً.

الخاتمة والاستنتاجات

لما كان الانتماء للوطن غريزة راسخة في وعي الأفراد مثلما هو سائر الانتماءات الفرعية بصورة قد تؤدي في أحيان الى التقاطع بينها بصيغة تخل بمتطلبات المواطنة بمعناها المعاصر فان الإسلام قد أوجد حالة من التناغم والتوازن بين تلك التقاطعات ضمن مسار هرمي لا يسمح بتمدها على حساب الانتماء للعقيدة او الوطن.

النتائج

مما سبق اتضح أهمية تجديد الفكر السياسي الديني الذي كان ثمار مرحلة الإمبراطوريات الإسلامية إذ لم يعد يتماشى مع مفهوم الدولة الوطنية الحديثة ومن بين أهم القضايا التي تواجهه في هذا المجال تأسيس مفهوم جديد للولاء يقوم على أساس الولاء للوطن وليس للدين دون ان يعني ذلك التقاطع مع الولاءات الفرعية يتطلب إعادة النظر في نتاج الفقه الإسلامي التقليدي الذي يصطدم مع مسلمات مبدأ المواطنة ومنها الحرية والمساواة في الحقوق والواجبات .

التوصيات

كانت هذه الدراسة محاولة لتأصيل مفهوم المواطنة بتجاوز النظرات الضيقة للمرأة المسلمة وغير المسلمة وتجاه غير المسلم من خلال إعادة قراءة النصوص بما ينسجم مع واقع الدولة الإسلامية مستنداً في ذلك الى مبدأ مرونة النص القرآني واستجابته للظروف دون ان يعني ذلك القطع بكل ما جاءت به هذه الدراسة من آراء إذ يمكن ان تكون محل نقاش وتأمل من قبل الآخرين ولكن ما كانت تهدف اليه الدراسة هو إثارة هذا الموضوع وإثارة الباحثين والمفكرين الإسلاميين وغيرهم لكي يساهموا في صياغة تصور سياسي إسلامي يتلائم مع المعطيات الوطنية والإقليمية وتقديم أكثر واقعية وعلمية للإسلام في ظل دوات الكثير حول صلاحية الإسلام للأخذ بيد الإنساني إلى يد الأمان.

المصادر

• القواميس والمعاجم

- (١) المنجد في اللغة ، ط٢٠ ، دار المشرق ، بيروت ، ١٩٨٦ .
- (٢) ابن منظور ، لسان العرب ، المجلد ١٣ ، دار صادر ، بيروت ، ١٩٦٨ .

• الكتب

- (١) احمد شفيق ، الرق في الاسلام ، مطبعة بولاق ، القاهرة ، ١٣٠٩ هـ .
- (٢) احمد صدقي الدجان ، مسلمون ومسيحيون في الحضارة العربية الاسلامية ، مركز يافا للدراسات والابحاث ، القاهرة ، ١٩٩٩ .
- (٣) احمد صدقي الدجاني ، عالمنا المعاصر والازمات الروحية ، مجلة الرأحي ، العدد ١٢٣ ، ١٩٩٩ .
- (٤) اروسطو ، السياسة ، ترجمة احمد لطفي السيد ، دار القومية للطباعة والنشر ، القاهرة .
- (٥) باتريك ، جون لي ، مفهوم المواطنة في مركز المعلومات الموارد التعليمية ، اريك اد ، ١٩٩٩ .
- (٦) بشير نافع واخرون ، المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠١ .
- (٧) بطرس غالي ومحمود خيرى عيسى ، المدخل في علم السياسية ، دار الانجلو المصرية ، القاهرة .
- (٨) جان جاك روسو ، العقد الاجتماعي ، ترجمة عبد الكريم احمد ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٣٨٤ هـ .
- (٩) جون ماير عادوا اولاً كوجان ورامي ، Derricott والمواطنة لمدة ٢١ قرن الحادي والدولي المنظور على التعليم ، انكلترا ، ١٩٩٩ .
- (١٠) حسن سليم ، مصر القديمة ، دار الكتب المصرية ، ١٩٤٧ .
- (١١) حمد الكواري ، على قد اهل العزم ، مؤسسة قطر للنشر ، قطر ، ٢٠١٥ .
- (١٢) خير الدين التونسي ، اقوم المسالك في معرفة احوال الممالك ، ط١ ، مطبعة الدولة لحاضرة تونس المحمية ، ١٢٨٤ هـ .
- (١٣) رفاة الطهطاوي ، تلخيص الابرز في تلخيص باريز ، الاعمال الكاملة لرفاعة الطهطاوي ، دراسة وتحقيق محمد عمارة ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ١٩٧٧ .
- (١٤) ريشنارد كتشم ، هذه هي الشيوعية ، ترجمة عزت فهم ، طبعة دار الكتاب المصري ، القاهرة .
- (١٥) عباس محمود العقاد ، الشيوعي والانسانية ، مطبعة دار الفتوح ، القاهرة ، ١٣٧٥ هـ .
- (١٦) عبد الاله بلقزير ، الدولة في الفكر الاسلامي المعاصر ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٢ .
- (١٧) عبد الحليم الحفناوي ، تاريخ النظم الاجتماعية والقانونية ، دار الفكر العربي ، القاهرة .
- (١٨) عبد الوهاب الافندي ، مقال "اعادة النظر في المفهوم التقليدي للجماعة السياسية في الاسلام مسلم ام مواطن" ، في كتاب المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية ، ط١ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠١ .
- (١٩) عبد الوهاب الكيالي واخرون ، موسوعة السياسة ، ط٣ ، مجلد ٦ ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ١٩٩٣ .
- (٢٠) عزمي بشارة ، في المسألة العربية مقدمة لبيان ديمقراطي عربي ، ط١ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، (د.ت) .
- (٢١) علي عبد الواحد ، المساواة في الاسلام من الناحية الدستورية ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٦٢ .
- (٢٢) الكتاب المقدس ، العهد القديم ، طبعة التوراة الامريكانية ، بيروت ١٩٣٨ ، سفر التثنية ، الاصحاح السابع .
- (٢٣) لينين ، الدولة والثورة ، طبعة موسكو ، ١٩٧٠ .

- (٢٤) محمد ابراهيم حزمة ، اشتراكية الاسلام والاشتراكية الغربية ، الدار القومية للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٣٧٩هـ .
- (٢٥) محمد ابراهيم حزمة ، اشتراكية الاسلام والاشتراكية الغربية ، المجلس الاعلى للشؤون الاسلامية ، القاهرة ، ١٣٨١هـ .
- (٢٦) محمد فتحي عثمان ، حقوق الانسان في الشريعة الاسلامية والفكر القانوني الغربي ، ط ١ ، دار الشروق ، القاهرة ، ١٩٨٢ .
- (٢٧) محمود حلمي ، المبادئ الدستورية العامة ، دار الفكر العربي ، ١٩٦١ .
- (٢٨) مناع القطان ، التشريع والفقہ في الاسلام ، تاريخيا ومنهجياً ، مؤسسة الرسالة ، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٥م .

• المواقع الالكترونية والمجلات

- (١) عبد الوهاب الازرق ، هل القضاء سلطة مستقلة ، مجلة العدالة ، العدد ١١ ، السنة الثالثة ، يوليو ١٩٧٦ .
- (٢) عبد العالي حارث ، المعتقد الديني ، ليس شرطاً في المواطنة www.albadilalhadari.com
- (٣) جمال بلبكاي ، معرفة الاجتماعية والمواطنة والتعليم ، وجهتنا نظر من الحقيقة والنقد . مقال نشور على شبكة الانترنت www.jilrc.com ، الموقع الالكتروني ٢٠١٧/٣/٢٧ .

• البحوث والرسائل والاطاريح

- (١) مصطفى عفيفي ، الحماية الدستورية للحقوق والحريات الاساسية في الدساتير العربية والمقارنة ، بحث مقدم لمؤتمر المحامين العرب ، ١٨-٢١ ابريل ١٩٨٧ ، الكويت .

• المنظمات ومجالس

- (١) الامم المتحدة ، مشروع المبادئ الاسلامية ، المؤتمر السابع لمنع الجريمة ومعاقبة المذنبين المنعقد بمدينة ميلانو بايطاليا ، ١٩٨٥ .
- (٢) المجلس الوطني للدراسات الاجتماعية ، القضايا الاجتماعية ، واشنطن ، ١٩٩٧ .

• مراجع مترجمة

- (١) سونيا محمود ، ما المواطنة ، المركز القومي للترجمة ، باريس ، ٢٠٠٠ .

• المراجع الاجنبية

- (1) Encyclopedia, book international nnica, Inc, the new Encyclopedia peered, Britannica, Vol.20.
- (2) World book international, the world book Encyclopedia, London world book Inc, (n-d) v14 .